

أعلنت هيئة أسواق المال تقديم بلاغ لنيابة سوق المال عن شبهة وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة 74 من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته والمؤتممة في المادة 123 من ذات القانون، وذلك لعدم التزام أحد المساهمين والأطراف التابعة له بتقديم عرض الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المتبقية من شركة زيم القابضة (زيم) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ 2015/7/5.

شبهة جريمة في عرض استحواد «زيم»



ضمانات القروض المصرفية:

22% أسهماً

مقابل 61% عقارات

المحرر المصرفي

أكد تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الكويت المركزي أن ضمانات الأسهم تشكل 22% من إجمالي الضمانات لدى البنوك مقابل 61% لضمانات العقار. وقال التقرير: «يمكن النظر إلى اكتشافات البنوك الكويتية على أسواق الأسهم من خلال ثلاثة أبعاد مختلفة هي: الاستثمارات المباشرة للبنوك، استخدام الأسهم كضمانات مقابل قروض، القروض لغرض شراء أسهم، حيث يمثل الجانب الأول اكتشافاً مباشراً للبنوك على أسواق الأسهم، في حين يشكل الجانبان الآخران اكتشافاً غير مباشر من خلال محافظ القروض». أولاً، من حيث الاكتشاف المباشر للبنوك، تمثل استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 22.8% من إجمالي استثماراتها بنهاية عام 2015، ورغم انخفاض هذه النسبة من حوالي 40.3% في عام 2009 فإنها لا تزال تمثل حيزاً مهماً من استثمارات البنوك. وعند النظر إليها من حيث نسبتها إلى الشريحة 1 من رأسمال البنوك، فإن استثمارات البنوك في الأسهم تبلغ حوالي 33% من هذه الشريحة، وهي النسبة الأدنى خلال الأعوام الستة الماضية. وتؤكد هذه النسب أن البنوك، رغم خفض اكتشافها للاستثمارات في الأسهم بمرور الوقت، فإنها لا تزال عرضة لمخاطر التقلبات في أسعار الأسهم. وقد لعب الإداء الضعيف لسوق الأسهم خلال عام 2015 دوراً في تهدئة توجه البنوك نحو تلك الاكتشافات، لكن نتيجة لصفقات مبادلة الدين بحقوق الملكية التي تمت بين البنوك وعملائها في القطاع الاستثماري، ارتفع مستوى استثمارات بعض البنوك في الأسهم. وبسبب زيادة حدة التقلبات التي شهدتها أسواق الأسهم العالمية في عام 2015، تراجع اكتشاف البنوك على

■ انخفاض استثمارات البنوك في الأسهم من 40.3% إلى 22.8% في 6 سنوات الأزمات
■ ضعف سوق الأسهم أدى دوراً في لجم توجه المصارف نحو الاكتشاف على «السوق»



ضمانات الأسهم
تراجعت بنسبة 46%
بين 2009 و 2015

زيادة حصة الضمانات
العقارية دونها مخاطر
في تسهيل تلك الضمانات
في حال التعثر

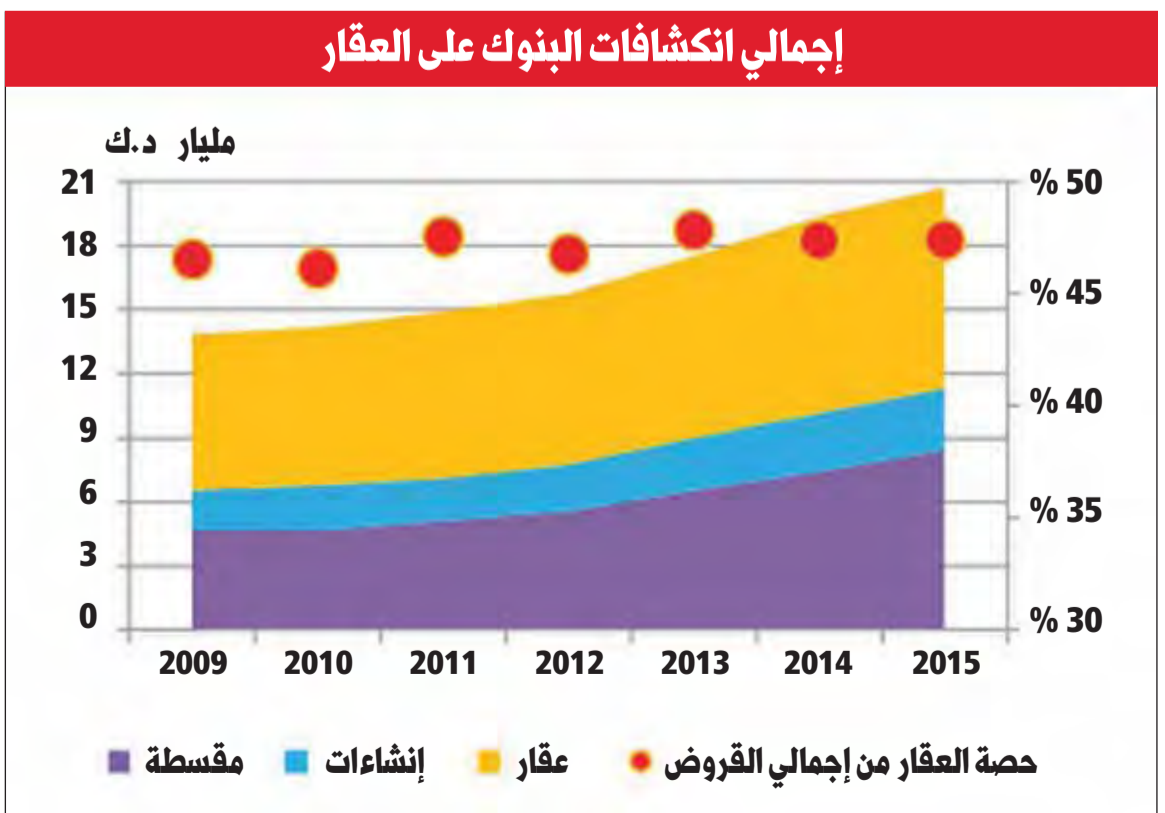
قروض شراء الأسهم
تشكل حيزاً بسيطاً
من اكتشافات البنوك
على المخاطر



الأسهم. من جهة أخرى، وصلت حصة الضمانات العقارية إلى مستويات مرتفعة طوال هذه الفترة لتبلغ 61% في عام 2015 مقارنة بنسبة 43.7% في عام 2010، وهذه الزيادة المطردة في حصة الضمانات العقارية تلقي بمخاطرها الفريدة من نوعها بسبب مضاعفات تسهيل تلك الضمانات في حال التعثر في السداد.

أما الشكل الثالث من أشكال الاكتشافات غير المباشرة فيتمثل في القروض إلى العملاء (الأفراد والشركات) بغرض المتاجرة في الأسهم، حيث تعرف هذه القروض بـ «قروض لغرض شراء الأسهم» وتمثل حوالي 6.8% من إجمالي محفظة القروض المصرفية. ويظهر تحليل هذه القروض أن حصة قطاع الشركات في هذه القروض قد بلغت أعلى قليلاً (54.4%) في عام 2015، من حصة الأفراد المستفيدين من تلك التسهيلات.

هذا، وتشكل القروض لغرض شراء الأسهم حيزاً بسيطاً من اكتشاف البنوك للمخاطر من ناحيتي مخاطر الائتمان



«الوطني»:

تمويل بـ 280 مليون دولار

لـ «الكويتية للاستايرين»



صالح الفليج وعادل المنيفي أثناء توقيع عقد التمويل

وقّع بنك الكويت الوطني اتفاقية تمويل مع الشركة الكويتية للاستايرين يوفر بموجبها «الوطني» للشركة تسهيلات مصرفية بقيمة 280 مليون دولار، ويقوم البنك الوطني بدور مرتب أساسي للقروض الذي سيخصص لاستخدامات الشركة العامة.

ووقع العقد من جانب بنك الكويت الوطني، الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت صالح يوسف الفليج، ومن جانب الشركة الكويتية للاستايرين رئيسها التنفيذي عادل يوسف السعد المنيفي، وبحضور كل من نائب الرئيس للشؤون المالية للشركة الكويتية للاستايرين غير عبدالله العجمي ومدير عام مجموعة الشركات الأجنبية في بنك الكويت الوطني، النفط والتمويل التجاري براديب هاندا.

سرعة إنجاز

وقد قامت شركة إيكويت للبروتوكيموايات، أول شركة عالمية كويتية في هذا القطاع الصناعي، بتوفير الدعم الفني والمالي للشركة الكويتية للاستايرين، مما ساهم في سرعة إنجاز اتفاقية التمويل مع بنك الكويت الوطني، حيث تتولى شركة إيكويت دور المشغل الوحيد لشركة إيكويت الكبرى، التي تضم بالإضافة إلى شركة إيكويت الشركة الكويتية للاستايرين والشركة الكويتية للإنتاج البرازيلين والشركة الكويتية للأوليفينات ضمن مظلة عمليات متكاملة في منطقة الشعيبة الصناعية بدولة الكويت.

تحفيز الاقتصاد

بدوره، أكد الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت صالح يوسف الفليج، أن «الوطني» يؤكد مجدداً دوره الريادي التنموي الداعم لكبريات الشركات الوطنية. وأشار إلى اعتراف الوطني بدعم الشركات التشغيلية وتوفير كل الخدمات لهم سواء الاستثمارية منها أو المصرفية، وبما يعكس على تنمية وتحفيز الاقتصاد الوطني. وأضاف الفليج أن ثقة كبريات المؤسسات والشركات الوطنية بالوطني نابعة من تاريخ طويل وعريق مملوء بنجاحات البنك وقدرته على تنفيذ مشاريع

التمويلات الضخمة، لافتاً إلى أن هذا السجل مملوء بالنجاحات محلياً وإقليمياً وعالمياً، مما رسخ مكانة «الوطني» كبنك تنموي وأساس محوري في العملية الاقتصادية ووجهة أساسية لقطاع الشركات.

تعزير أنشطة

من جانبه، قال رئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستايرين عادل يوسف السعد المنيفي، أننا نفخر بهذه الشراكة مع البنك الوطني لتوفير وترتيب واحد من أكبر القروض لشركة عاملة في قطاع صناعة البروتوكيموايات بقيمة قد بلغت 280 مليون دولار، مما يبرهن على قوة مركز الشركة ماليًا.

وأضاف أن «الكويتية للاستايرين» ستستخدم التمويل في دعم أنشطة الشركة، بالإضافة إلى تعزيز بعض الأنشطة التي تدعم المكانة التنافسية للشركة.

وتمن المنيفي في ختام حديثه قيام البنك الوطني بهذا الدور التنموي الذي يساهم في دعم وتعزيز القطاع الخاص ككل، خصوصاً المجال الصناعي.

تمثل الشركة الكويتية للاستايرين التي تأسست في عام 2004 شراكة عالمية بين الشركة الكويتية للطعريات وشركة داو للكيماويات، وتعتبر الشركة الكويتية للاستايرين الجهة الأولى والوحيدة المصنعة لمادة الستايرين مومير في دولة



الفليج: البنك يؤكد
مجدداً دوره الريادي
التنموي الداعم لكبريات
الشركات الوطنية

«الوطني» وجهة رئيسية
لكبريات المؤسسات
وداعم أساسي للمشاريع
التنموية والقطاع الخاص

المنيفي: ثقة البنك
بترتيب القرض وتوفيره
دليل على جودة ومتانة
الشركة ماليًا



نور للإستثمار
Noor Investment

دعوة

لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات صندوق نور للدخل العقاري (تحت التصفية)

يسر إدارة شركة نور للإستثمار المالي (ش.م.ك) المصفي لصندوق نور للدخل العقاري، دعوة السادة المساهمين الكرام بصندوق نور للدخل العقاري لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات المقرر إنعقادها في تمام الساعة 11:00 صباحاً من يوم الأربعاء الموافق 2016/7/27 م في مقر شركة نور للإستثمار المالي (مصفي الصندوق) الكائن في الشويخ - تقاطع شارع الجهراء بطريق مطار الكويت الدولي - مبنى نور - بجوار الهلال الأحمر الكويتي، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- 1- تعيين أمين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
- 2- الموافقة على العرض المقدم من طرف ذات صلة بخصوص شراء مديونية الصندوق الخاصة بالمطالبات أمام المحاكم، وتفويض مصفي الصندوق في إتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لنقل هذه المطالبات.

وعليه يرجى من السادة حملة الوحدات الكرام مراجعة السادة / الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية لإستلام بطاقة الدعوة لحضور الإجتماع وجدول الأعمال هاتف: 22250600، منوهين بضرورة اصطحاب شهادة الوحدات المكتتب بها وببطاقة المدنية للأفراد والسجل التجاري بالنسبة للشركات.

رئيس لجنة التصفية

**البنك الأهلي يدير إصدار
سندات «الصناعات»**

سالم عبدالغفار

اختارت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة بنك الأهلي الكويتي مديراً للإصدار الرئيسي ومديراً للاكتتاب في سندات بقيمة 25 مليون (شريحة أولى). كما اختارت المجموعة شركة الأهلي كالمستثمر مديراً للإصدار، في حين يكون أمين السجل ووكيل المقاصة الشركة للمقاصة. وقالت مصففة الشركة إن الشركة الجديدة تتربح حالياً موافقة هيئة المال على نشرة الاكتتاب، وطرح وتسويق السندات بقيمة 2.250% فوق سعر السوق العلن من بنك الكويت الوطني، ولدة استحقاق 5 سنوات بما يتم توزيع العوائد بشكل سنوي.

وذكرت المصادر أن السندات المزمع طرحها حصلت على تصنيف BBB من قبل وكالة كايتهال إنتليجنس المالية للتصنيف الائتماني. وكانت مجموعة الصناعات قد أعلنت الشهر الماضي أنها حصلت على موافقة هيئة المال على إصدار سندات